



وزارة المالية

رئيس الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

كتاب لورى رقم (١٨) لسنة ٢٠١١

إحفاً للكتاب اللورى رقم ١٤ لسنة ٢٠١١ الصاصر بتاريخ ٢٠١١/٢/٦ بشأن تعرض بعض الأحياء والجهات الإدارية لحواث استيلاء واختلاس وحرق وسرقه بعض الأختام والشيكات فى أعمال التهرب نتيجة الأحداث التى مرت بالبلاك مؤخرأ الأمر الذى نرى معه عدم الإعتداد بأى شيكات صادرة من تلك الجهات أو الأحياء التى أضيرت الا بعد التأكد من التوقيعات (أول - ثان) بعد تنظيم العمل بتلك الجهات وفى ضوء استمارة الصرف ٥٠ ع.ح وغيرها مع التأكد من صحة وقانونية الصرف وضرورة اتباع الإجراءات التالية بالنسبة للجهات التى تعرضت لهذه الأعمال :

- تشكيل لجنة بمعرفة رئيس الجهة الإدارية تتكون من مدير الشؤون القانونية ومدير الشؤون المالية ومدير المخازن ومدير الشؤون الإدارية ومدير الأرشيف ومدير المتابعة وممثل وزارة المالية وأعضاء من كل قسم حدث به أعمال تخريب وللجنة أن تستعين بمن تراه مناسباً من أعضاء وكذلك الإستعانة بالإدارة المركزية للتفتيش المالى بوزارة المالية وكذلك التفتيش المالى بالمديريات المالية التى أضيرت بعض الأحياء فيها لإيفاد أحد المفتشين للإشتراك بهذه اللجنة وكذلك طلب إيفاد عضو من الجهاز المركزى للمحاسبات .
- إخطار النيابة الإدارية والنيابة العامة وجميع الجهات الأمنية فى هذا الخصوص وإتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة .
- إخطار هيئة قضايا الدولة وهيئة الرقابة على التأمين .
- بالنسبة لأختام التى فقدت أو سرفت أو حرقتم يتم إتخاذ الإجراءات القانونية حيال إيفاد التعامل بها مع إخطار إدارة التوريدات بقطاع الأماله العامة بوزارة المالية بالتنسيق مع مصلحة سك العملة لصل أختام جديدة ، إخطار الهيئة العامة للمطابع الأميرية بالنسبة للمستندات والنظائر التى تم إتلافها أو سرفتها أو حرقها بعد إتخاذ الإجراءات القانونية لطبع مجموعة شترية جديدة، رتباً للإجراءات المتبعة .
- إخطار الإدارة المركزية للمحاسبات المركزية بقطاع التمويل .
- إخطار الجهاز المركزى للمحاسبات .
- بالنسبة للشيكات التى تم حرقها أو سرفتها يتم إتخاذ الإجراءات القانونية من جانب تلك الجهات والنشر بالجريدة الرسمية طبقاً للإجراءات المتبعة مع إخطار كل من البنك المركزى المصرى وبنك الإستثمار القومى بأرقام الشيكات التى تم حرقها أو سرفتها أو إتلافها لإيفاد الصرف سواء مستعمله أو على بياض فى حالة فقد أو حرقت أو سرقه دفتر ذو قيمة تخطر الهيئة العامة للمطابع الأميرية .
- إخطار مصلحة الخزانة العامة والهيئة القومية للبريد فى حالة فقد أو حرقت أو سرقه أذن ٩ ع.ح .
- إخطار الهيئة العامة للخدمات الحكومية .
- إخطار قطاع الحسابات الختامية بوزارة المالية .
- إخطار مصلحة سك العملة .

- مع الإستعانة بكلاماً من : -
- الإستثمار ٧٥ ع.ح وكشوف المتابعة من الحسابات الختامية .
- كشوف الإستقطاعات الصادرة للجهات المختلفة .
- الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة .
- إدارة الحاسب الآلي لبيان مفردات المرتبات .
- البنك المركزي المصري ، بنك الإستثمار القومي .

مع الإلتزام في كل ما سبق بما ورد باللائحة المالية للموازنة والحسابات ولاحة المخزن ولاحة المحفوظات جميع التنظيمات المالية الصادرة في هذا الشأن .

- ويتم موافاة الإدارة المركزية للتفتيش المالي بوزارة المالية بأية بيانات عن الوحدات الحسابية التي تعرضت للتخريب وكذلك موافاة كل من البنك المركزي وبنك الإستثمار في هذا الخصوص .

وتتطلب وزارة المالية بالسادة المسدوديين بكافة وحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والسادة المديرين الماليين بالمحافظات والمرافقين الماليين بالوزارات والهيئات العامة ضرورة مراعاة ما تقدم بكل دقة بالتنسيق مع الجهات التي يشرفون عليها .

تحريراً في ٢٠١١/٢/٢٨

رئيس

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

٢٠١١
٢٨
٢
٢٠١١
(محاسب / عثمان عبد الفتاح عبد الشافق)